美国一家法院正在审理一名被指控与伊斯兰国有关联的阿富汗女性的驱逐出境案

美国一家专门法庭正在审议司法部提出的一项请求，拟将一名居住在德克萨斯州的阿富汗籍女子驱逐出境；该女子被指控与“伊斯兰国”（ISIS）有关联，并支持一项受 ISIS 煽动、意图在 2024 年美国大选日发动武装袭击的阴谋。

据哥伦比亚广播公司（CBS）新闻报道，47 岁的美国永久居民纳齐拉·哈吉-扎达（Nazira Haji-Zada）定于 7 月 30 日（周四）在华盛顿的“外籍恐怖分子驱逐法庭”出庭。

案卷显示，她的丈夫曾在 2009 年至 2016 年间于阿富汗的巴格拉姆空军基地（Bagram Airfield）工作，并通过一项专门针对曾与美军合作过的阿富汗人的计划获得了绿卡。

美国司法部指控纳齐拉·哈吉-扎德（Nazira Haji-Zadeh）涉入一起受“伊斯兰国”（ISIS）煽动策划的阴谋，该阴谋企图在 2024 年美国大选日发动武装袭击。

美国联邦检察官代理人发表声明称：“本案的指控显示，一名来自支持 ISIS 家庭的母亲参与了一项阴谋，企图在大选日针对美国选民发动血腥袭击。”

不过，她尚未被正式指控犯有与恐怖主义相关的罪行，且目前没有已知的犯罪记录。

与此同时，她的儿子阿卜杜拉·哈吉-扎德（Abdullah Haji-Zadeh）和女婿纳西尔·艾哈迈德·塔赫迪（Nasir Ahmad Tawhedi）此前已在俄克拉荷马州的联邦法院承认犯有与恐怖主义及非法持有武器相关的罪行。

检方指控这两名男子计划购买武器弹药，在选举日发动袭击，同时安排将家人迁往 ISIS 控制区。

根据联邦调查局提交给法院的一份非机密摘要，政府指控纳齐拉·哈吉扎德支持了这一阴谋。

当局还指控她效忠 ISIS，试图向子女灌输该组织的意识形态，与女婿合谋在家庭内部传播极端主义，并向丈夫隐瞒了她参与的 ISIS 训练活动以及将家人迁往 ISIS 控制区的计划。

根据美国前总统比尔·克林顿签署的一项法律，一个专门负责驱逐外国恐怖分子的法庭于 1996 年设立；然而，该法庭自成立以来从未实际运作过，因此本案构成了对其的首次真正考验。

该法庭的运作机制允许政府依据机密信息寻求驱逐非公民；被告无法查阅这些机密证据，且其质疑信息收集手段的权利也受到限制。

根据法庭的相关规定，永久居民有权获得由政府指派的律师，但该律师不被允许查阅相关机密信息。

تنظر محكمة أميركية خاصة في طلب تقدمت به وزارة العدل الأميركية لترحيل امرأة أفغانية تقيم في ولاية تكساس، بدعوى ارتباطها بتنظيم داعش ودعم مخطط مستوحى من التنظيم لتنفيذ هجوم مسلح خلال يوم الانتخابات الأميركية عام 2024.

وذكرت شبكة "سي بي إس نيوز" أن نذيرة حاجي زاده، البالغة من العمر 47 عاماً والحاصلة على الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة، ستمثل يوم الخميس 30 يوليو أمام "محكمة ترحيل الإرهابيين الأجانب" في واشنطن.

وتشير وثائق القضية إلى أن زوجها عمل في قاعدة باغرام الجوية بأفغانستان بين عامي 2009 و 2016، وحصل على البطاقة الخضراء عبر برنامج مخصص للأفغان الذين تعاونوا مع القوات الأميركية.

وتزعم وزارة العدل الأميركية أن نذيرة حاجي زاده كانت على صلة بمخطط مستوحى من تنظيم داعش لتنفيذ هجوم مسلح يوم الانتخابات الأميركية عام 2024.

وقال القائم بأعمال المدعي العام الأميركي، في بيان: "تُظهر الاتهامات في هذه القضية أن أماً لعائلة مؤيدة لتنظيم داعش شاركت في مخطط لتنفيذ هجوم دموي ضد الناخبين الأميركيين يوم الانتخابات".

ومع ذلك، لم تُوجَّه إليها حتى الآن أي تهم إرهابية رسمية، ولا تُعرف لها سوابق جنائية.

وفي المقابل، سبق أن أقر ابنها عبد الله حاجي زاده، وزوج ابنتها نصير أحمد توحيدي، أمام محكمة اتحادية في ولاية أوكلاهوما، بارتكاب جرائم مرتبطة بالإرهاب وحيازة الأسلحة.

ويقول الادعاء إن الرجلين خططا لشراء أسلحة وذخائر لتنفيذ هجوم يوم الانتخابات، بالتزامن مع نقل أفراد أسرتهما إلى مناطق كانت خاضعة لسيطرة تنظيم داعش.

ووفقاً لملخص غير سري قدمه مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي (إف بي آي) إلى المحكمة، تدعي الحكومة أن نذيرة حاجي زاده دعمت هذا المخطط.

كما تتهمها السلطات بإعلان الولاء لتنظيم داعش، ومحاولة غرس فكر التنظيم في أبنائها، والتعاون مع زوج ابنتها في نشر التطرف داخل الأسرة، وإخفاء التدريبات المؤيدة للتنظيم وخطة نقل العائلة إلى مناطق سيطرته عن زوجها.

وأُنشئت ةمحكمة ترحيل الإرهابيين الأجانب" عام 1996 بموجب قانون وقّعه الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، لكنها لم تُستخدم عملياً منذ تأسيسها، وتُعد هذه القضية أول اختبار فعلي لها.

ويتيح نظام المحكمة للحكومة طلب ترحيل غير المواطنين استناداً إلى معلومات سرية، فيما لا يُسمح للمتهمين بالاطلاع على الأدلة المصنفة، كما تُقيَّد قدرتهم على الطعن في آلية جمع تلك المعلومات.

وبموجب لوائح المحكمة، يحق لحاملي الإقامة الدائمة الحصول على محام تعينه الحكومة، إلا أن هذا المحامي لا يُسمح له بالاطلاع على المعلومات السرية.

Please Note:

The Arabic article could not be made public because I have to shrug off a nasty snooper in my neighbourhood. Maybe you can read the text in your own language or the Chinese might tell you later, if they decide to be nice. Most of my readers are anyway in East Asia.